

No. 49847*

**Republic of Korea
and
Jordan**

Agreement between the Government of the Republic of Korea and the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan for the promotion and protection of investments. Seoul, 24 July 2004

Entry into force: 25 December 2004, in accordance with article 12

Authentic texts: Arabic, English and Korean

Registration with the Secretariat of the United Nations: Republic of Korea, 6 July 2012

* No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

**République de Corée
et
Jordanie**

Accord entre le Gouvernement de la République de Corée et le Gouvernement du Royaume hachémite de Jordanie relatif à la promotion et à la protection des investissements. Séoul, 24 juillet 2004

Entrée en vigueur : 25 décembre 2004, conformément à l'article 12

Textes authentiques : arabe, anglais et coréen

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : République de Corée, 6 juillet 2012

* Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.

المادة الحادية عشر

تطبيق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على جميع الاستثمارات سواء أقيمت قبل أو بعد دخولها حيز التنفيذ. بيد أنها لا تسري على نزاعات الاستثمارات الناشئة قبل دخولها حيز التنفيذ.

المادة الثانية عشر

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، مدتها وانهاؤها

(١) تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ استلام آخر الإشعارين عبر القنوات الدبلوماسية والذي يخبر بهما كل من الطرفين المتعاقدين الآخر باستكمالهما لمتطلباته القانونية الداخلية اللازمة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

(٢) تسري هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات، وتبقى كذلك إلا إذا أخطر أحد الطرفين المتعاقدين الآخر خطياً برغبته بانتهاءها قبل سنة من ذلك.

(٣) فيما يتعلق بالاستثمارات المقامة قبل انتهاء هذه الاتفاقية، تبقى أحكام المواد من ١ إلى ١١ من هذه الاتفاقية سارية لمدة (٢٠) سنة من تاريخ الانتهاء.

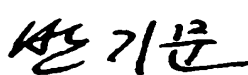
وإثباتاً لذلك قام الموقعان أدناه المفوضان حسب الأصول كل عن حكومته بتوقيع هذه الاتفاقية.

حررت من نسختين في سجل في ٢٤/٧/٢٠٠٩ باللغات الكورية، العربية والانجليزية، وهذه النصوص جميعها متساوية في الحجية. وفي حال الالتباس في التراجم يعتمد النص باللغة الانجليزية.

عن حكومة
المملكة الاردنية الهاشمية



عن حكومة
جمهورية كوريا



التعيينات. اذا كان الرئيس مواطناً ل احد الطرفين المتعاقدين او تعذر عليه القيام بهذه المهمة، فيدعى نائب الرئيس لاجراء التعيينات. اذا كان نائب الرئيس مواطناً ل احد من الطرفين المتعاقدين او تعذر عليه القيام بهذه المهمة فيدعى عضو محكمة العدل العليا التالي في الاقدمية والذي لا يكون مواطناً لاي من الطرفين لاجراء هذه التعيينات.

(٥) تتخذ هيئة التحكيم قرارها باغلبية الاصوات. يكون مثل القرار ملزماً لكلا الطرفين المتعاقدين.

(٦) يتحمل كل طرف متعاقد تكاليف محكمه وتمثيله في اجراءات التحكيم. وتقسم تكاليف الرئيس وبقية النفقات بالتساوي بين الطرفين المتعاقدين. ويحق للهيئة في قرارها التوجيه بتحمل احد الطرفين المتعاقدين نسبة اعلى من النفقات.

(٧) تقرر هيئة التحكيم الاجراءات الخاصة بها.

المادة العاشرة

تطبيق احكام اخرى

(١) في حال انطباق هذه الاتفاقية واتفاقية دولية اخرى يكون كلا الطرفين المتعاقدين اعضاء فيها، او مبادئ القانون الدولي على مسألة ما، فلا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمنع أي من الطرفين المتعاقدين او مستثمريهم الذين يملكون استثمارات في اقليم الطرف المتعاقد الاخر من الاستفادة من أي حكم اكثر افضلية لهم.

(٢) في حال كون المعاملة الممنوحة من قبل احد الطرفين المتعاقدين لمستثمري الطرف المتعاقد الاخر بموجب تشريعاته الداخلية اكثر تفضيلاً من تلك الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية فتمنح المعاملة الاكثر تفضيلاً.

(٣) يراعي كل من الطرفين المتعاقدين التزاماتهما فيما يتعلق باستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الاخر في اقليمه.

الآخر وعلى أساس ان لا تقل المعاملة المملوكة افضلية عن تلك الممنوحة لاستثمارات مستثمريه او مستثمري أي دولة ثالثة، ايهما اكثر افضلية للمستثمرين.

(٣) اذا لم يتم تسوية النزاع خلال (٦) سنة اشهر من تاريخ اثاره النزاع من قبل أي من طرفي النزاع، فيحال النزاع وبناء على طلب المستثمر الى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID) المنشأ وفقاً لمعاهدة واشنطن المؤرخة ١٩٦٥/٣/١٨ لتسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى.

(٤) يكون القرار المتخذ من قبل المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار نهائي وملزم لكلا طرفي النزاع. كما ويضمن كلا الطرفين المتعاقدين الاعتراف وتنفيذ القرار وفقاً لتشريعاتهما ذات العلاقة.

المادة التاسعة

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

(١) تسوى النزاعات بين الطرفين المتعاقدين المتعلقة بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، من خلال المشاورات عبر القنوات الدبلوماسية، ان امكن.

(٢) اذا لم يسوى النزاع خلال (٦) سنة اشهر، فيقدم وبناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين الى هيئة تحكيم منشأة لهذا الغرض وفقاً لاحكام هذه المادة.

(٣) تشكل هيئة التحكيم هذه ولكل حالة على حدا بالطريقة التالية: يعين كل طرف متعاقد عضو واحد في هيئة التحكيم خلال شهرين من تاريخ تلقيه طلب التحكيم. وبعد ذلك يختار هذان العضوان مواطن من دولة ثالثة، والذي يتم تعيينه كرئيس للهيئة في حال موافقة كلا الطرفين المتعاقدين. يجب ان يتم تعيين الرئيس خلال شهرين من تاريخ تعيين العضوان الاخران.

(٤) اذا لم تتم التعيينات اللازمة خلال المدد المحددة في الفقرة (٣) من هذه المادة فيحق لاي من الطرفين المتعاقدين الطلب من رئيس محكمة العدل الدولية إجراء هذه

المادة السابعة

الحلول

(١) اذا دفع احد الطرفين المتعاقدين او اية وكالة معينة من قبله (لغايات هذه المادة "الطرف المتعاقد الاول") مبلغاً من المال بموجب ضمان تم منحه بشأن استثمار في اقليم الطرف الاخر (لغايات هذه المادة "الطرف المتعاقد الثاني")، فعلى الطرف المتعاقد الثاني الاعتراف بـ:

- أ- انتقال كافة حقوق ومطالبات الطرف الذي تم تعويضه الى الطرف المتعاقد الاول قانوناً او وفقاً لتصرف قانوني، و
- ب- حق الطرف المتعاقد الاول، وبموجب الحلول، بأن يتصرف بالحقوق ويدعى بالمطالبات الى ذات المدى كالطرف الذي تم تعويضه وعلى ان يتولى الالتزامات المتعلقة بالاستثمار.

(٢) يحق للطرف المتعاقد الاول وفي كل الاحوال:

- أ- بنفس المعاملة فيما يتعلق بالحقوق والمطالبات المتحققة له بموجب الحلول، و
 - ب- بأية دفعات ناجمة عن هذه الحقوق والمطالبات
- وذلك إلى المدى الذي كان الطرف الذي تم تعويضه مخولاً بالحصول عليه وفقاً لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بهذا الاستثمار والعوائد المتصلة به.

المادة الثامنة

تسوية نزاعات الاستثمار بين طرف متعاقد

ومستثمر من الطرف المتعاقد الاخر

(١) يسوى أي نزاع بين طرف متعاقد ومستثمر من الطرف المتعاقد الاخر بما في ذلك التأميم ونزع ملكية الاستثمار، قدر المستطاع، ودياً بين طرفي النزاع.

(٢) يجب أن تكون كافة تدابير تسوية المنازعات المحلية المقررة بموجب تشريعات احد الطرفين المتعاقدين المقام في اقليمه الاستثمار متاحة لمستثمري الطرف المتعاقد

(٣) للمستثمر التابع لاحد الطرفين المتعاقدين والمتضرر من جراء نزاع الملكية الحق بمراجعة فورية لقضيته وتقييم استثماراته من قبل السلطات القضائية أو أي جهة مختصة ومستقلة أخرى لدى الطرف المتعاقد الآخر، وذلك وفقاً للمبادئ المبينة في هذه المادة.

(٤) تطبق احكام هذه المادة، في حال قيام احد الطرفين المتعاقدين بنزع ملكية اصول شركة قائمة ومنشأة وفقاً لتشريعاته ويملك فيها مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر حصص او سندات أي شكل اخر من المشاركة في الشركات.

المادة السادسة

الحوالات

(١) يضمن كل من الطرفين المتعاقدين لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر حرية تحويل جميع الدفعات المتعلقة باستثماراتهم وعوائدهم من وإلى وخارج اقليمه. تشمل هذه الحوالات على وجه الخصوص لا الحصر:

- أ. راس المال الأصلي والمبالغ الإضافية لصيانة أو تطوير الاستثمار،
- ب. العوائد،
- ج. العوائد الناجمة عن بيع أو تصفية الاستثمارات كلياً أو جزئياً،
- د. المبالغ الناجمة من سداد الديون المتعلقة بالاستثمارات،
- هـ. العوائد والمكتسبات الأخرى لمواطني الطرف المتعاقد الآخر والمسموح لهم بالعمل فيما يتعلق باستثمارات في اقليمه،
- و. التعويض المقرر بموجب المواد (٤، ٥)، و
- ز. الدفعات الناجمة عن تسوية نزاع استثماري.

(٢) يجب ان تتم جميع الحوالات بموجب هذه الاتفاقية بعملة قابلة للتحويل بحرية وبدون تأخير وبسعر صرف السوق السائد في تاريخ التحويل.

اخرى. تكون الدفعات الناجمة عن ذلك قابلة للتحويل بحرية وبدون تأخير غير مبرر.

(٢) من غير الاجحاف بما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة، يمنح مستثمرو أحد الطرفين المتعاقدين، وفي الحالات المشار اليها في تلك الفقرة، الذين لحق بهم خسائر في اقليم الطرف المتعاقد الآخر ناجمة عن:

- أ- مصادرة ممتلكاتهم من قبل قوات او سلطات ذلك الطرف، او
 - ب- تدمير ممتلكاتهم من قبل قوات او سلطات ذلك الطرف والتي لم تحدث خلال الاشتباكات المسلحة او لم تقتضيها ضرورة الموقف،
- تعويض كاف أو اعادة للحال الى ما كان عليه، والذي يجب الا يكون اقل افضلية عن ذلك الممنوح في نفس الظروف، لمستثمري الطرف المتعاقد الاخير او لمستثمري أي دولة ثالثة. تكون الدفعات الناجمة قابلة للتحويل بحرية وبدون تأخير غير مبرر.

المادة الخامسة

نزاع الملكية

(١) لا يجوز تأميم استثمارات مستثمري احد الطرفين المتعاقدين او نزع ملكيتها او تعريضها لاجراءات لها اثر مساو للتأميم او نزع الملكية (ويشار اليها في بعد — "نزع الملكية") في اقليم الطرف المتعاقد الاخر، الا للمصلحة العامة ومقابل تعويض فوري، كاف وفعال. ينبغي ان يتم نزع الملكية على اساس غير تمييزي وبموجب اجراءات قانونية اصولية.

(٢) يجب ان يكون مثل هذا التعويض مساوياً للقيمة السوقية العادلة للاستثمار المنزوع ملكيته قبل نزع الملكية مباشرة او قبل ذبوع خبر نزع الملكية الوشيك للعامة، ايها أسبق، ويشمل كذلك فائدة بالسعر التجاري المطبق وذلك من تاريخ نزع الملكية الى تاريخ الدفع ويجب ان يتم بدون تأخير غير مبرر وان يكون فعال وقابل للتحويل وقابلًا للتحويل والتداول بحرية. في حالتي نزع الملكية والتعويض، يمنح الطرف المتعاقد معاملة لا تقل افضلية عن تلك التي يمنحها لمستثمريه او لمستثمري أي دولة ثالثة.

المادة الثالثة

معاملة الاستثمارات

(١) يمنح كل من الطرفين المتعاقدين في اقليمه استثمارات وعائدات مستثمري الطرف المتعاقد الاخر معاملة عادلة ومنصفة ولا تقل في افضليتها عن تلك الممنوحة لاستثمارات وعائدات مستثمريه او لاستثمارات وعائدات مستثمري أي دولة ثالثة، ايهما أكثر افضلية للمستثمر المعني.

(٢) يمنح كل من الطرفين المتعاقدين في اقليمه مستثمري الطرف المتعاقد الاخر معاملة عادلة ومنصفة فيما يتعلق بتشغيل، ادارة، صيانة، استعمال، استغلال، أو تصفية استثماراتهم ولا تقل افضلية عن تلك الممنوحة لمستثمريه او لمستثمري أي دولة ثالثة ايهما اكثر افضلية للاستثمر المعني.

(٣) يجب الا تفسر احكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة على انها تلزم احد الطرفين المتعاقدين بمنح مستثمري الطرف المتعاقد الاخر ميزة أي معاملة، تفضيل او امتياز ناجم عن أي اتفاقية او ترتيب دولي متعلق كلياً أو رئيسياً بالضرائب، او أي اتحاد جمركي او اقتصادي قائم او مستقبلي، منطقة تجارة حرة او أي اتفاقية دولية مشابهة يكون احد الطرفين المتعاقدين طرفاً فيها او قد يصبح كذلك في المستقبل.

المادة الرابعة

التعويض عن الخسائر

(١) يمنح مستثمرو احد الطرفين المتعاقدين الذين تتعرض استثماراتهم في اقليم الطرف المتعاقد الآخر لخسائر ناجمة عن حرب او نزاع مسلح آخر، حالة طوارئ، وطنية، ثورة، عصيان مسلح، شغب او أي حالات اخرى شبيهة، معاملة لا تقل افضلية عن تلك الممنوحة من قبل الطرف المتعاقد الاخير لمستثمريه او لمستثمري أي دولة ثالثة وذلك فيما يختص باعادة الحال الى ما كان عليه وتعويض الخسائر او أي تسوية

(٣) يعني مصطلح "مستثمر" أي شخص طبيعي أو حكومي تابع لطرف متعاقد ويستثمر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر:

- ١ يعني مصطلح "شخص طبيعي" الأشخاص الطبيعيون الذين يحملون جنسية ذلك الطرف المتعاقد وفقاً لتشريعاته، و
- ٢ يعني مصطلح "شخص حكومي" أي كيان كالشركات، الهيئات العامة، السلطات، المؤسسات، الشراكات، المنشآت، المنظمات، المؤسسات أو الجمعيات المنشأة أو المنظمة وفقاً لتشريعات ذلك الطرف المتعاقد.

(٤) يعني مصطلح "إقليم" إقليم جمهورية كوريا وإقليم المملكة الأردنية الهاشمية على الترتيب، وكذلك المناطق البحرية بما في ذلك قاع البحر وما تحت سطح الأرض الملاصقان للحدود الخارجية للمياه الإقليمية والتي تمارس عليها الدول المعنية حقوق سيادة وولاية وفقاً للقانون الدولي وذلك لأغراض استخراج واستغلال المصادر الطبيعية لهذه المناطق.

(٥) يعني مصطلح "عملة قابلة للتداول" العملة المستعملة على نطاق واسع لأجراء دفعات التعاملات الدولية والقابلة للصرف على نطاق واسع في أسواق الصرف العالمية الرئيسية.

المادة الثانية

تشجيع وحماية الاستثمارات

(١) يشجع كل من الطرفين المتعاقدين ويخلق ظروفاً تفضيلية لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر لإقامة استثماراتهم في إقليمه كما ويجيز هذه الاستثمارات وفقاً لتشريعاته.

(٢) تمنح استثمارات مستثمري كل من الطرفين المتعاقدين وفي جميع الأوقات معاملة عادلة ومنصفة وفقاً للقانون الدولي كما وتتمتع بالحماية والأمان الكاملان في إقليم الطرف المتعاقد الآخر. وفي جميع الأحوال يحظر على كل من الطرفين المتعاقدين التعرض بإجراءات تمييزية أو غير مبررة لتشغيل، تطوير، توسيع، إدارة، صيانة، استعمال، استغلال أو تصفية استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه.

المادة الاولى تعريف

لاغراض هذه الاتفاقية :

(١) يعني مصطلح "استثمارات" كافة انواع الأصول او الحقوق المستثمرة من قبل مستثمري طرف متعاقد في اقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لتشريعات الطرف المتعاقد الاخير، وتشمل على وجه الخصوص لا الحصر:

أ- الاموال المنقولة وغير المنقولة وحقوق الملكية الاخرى مثل الرهونات، الامتيازات، حقوق الانتفاع أو الكفالات،

ب- الاسهم، الحصص والسندات واي شكل اخر من اشكال المساهمة في الشركات او منشآت الاعمال بالاضافة الى الحقوق والفوائد المتأتية منها،

ج- المطالبات المالية او المطالبات باداء بموجب عقد له قيمة مالية،

د- حقوق الملكية الفكرية وتشمل على وجه الخصوص لا الحصر الحقوق المتعلقة بحق المؤلف، براءات الاختراع، العلامات التجارية، الاسماء التجارية، النماذج الصناعية، العمليات التقنية، الاسرار التجارية، المعرفة الحرفية والسمعة الحسنة،

و

هـ- امتيازات الاعمال المقررة بموجب القانون أو عمل اداري أو عقد من قبل سلطة مختصة، وتشمل امتيازات البحث عن، تطوير، استخراج واستغلال المصادر الطبيعية.

ان أي تغيير في الشكل الذي تم فيه استثمار الأصول أو الحقوق أو إعادة استثمارها يجب الا يؤثر على كيانها كاستثمارات.

(٢) يعني مصطلح "عوائد" المبالغ الناجمة عن الاستثمارات وتشمل، على وجه الخصوص لا الحصر، الارباح، الفوائد، عوائد راس المال، العوائد، الاتاوات وكافة انواع الرسوم.

اتفاقية

بين

حكومة جمهورية كوريا

و

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

حول

تشجيع وحماية الاستثمارات

إن حكومة جمهورية كوريا وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين"،

رغبة منهما في خلق ظروف تفضيلية لتعاون اقتصادي أكبر بينهما، وخاصة فيما يتعلق باستثمارات مستثمري طرف متعاقد في اقليم الطرف المتعاقد الآخر، وذلك على أساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة،

إبراكاً منهما بأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات وفقاً لهذه الاتفاقية سيعمل على زيادة تدفق المبادرات الفردية للأعمال ويزيد من الرخاء الاقتصادي في كلا البلدين،

قد اتفقتا على ما يلي:

اتفاقية

بين

حكومة جمهورية كوريا

و

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

حول

تشجيع وحماية الاستثمارات

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

**AGREEMENT BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KOREA
AND
THE GOVERNMENT OF THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS**

The Government of the Republic of Korea and the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan (hereinafter referred to as "the Contracting Parties"),

Desiring to create favorable conditions for greater economic cooperation between them and, in particular for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, based on the principles of equality and mutual benefit,

Recognizing that the promotion and reciprocal protection of investments on the basis of this Agreement will be conducive to stimulating individual business initiative and will increase prosperity in both States,

Have agreed as follows:

ARTICLE 1

Definitions

For the purposes of this Agreement:

1. "investments" means every kind of assets or rights invested by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the legislation of the latter Contracting Party and in particular, though not exclusively, includes:

- (a) movable and immovable property and any other property rights such as mortgages, liens, leases or pledges;
- (b) shares in, stocks and debentures of, and any other form of participation in a company or any business enterprise and rights or interest derived therefrom;
- (c) claims to money or to any performance under contract having a financial value;
- (d) intellectual property rights including though not limited to rights with respect to copyrights, patents, trademarks, trade names, industrial designs, technical processes, trade secrets, know-how and goodwill; and
- (e) business concessions conferred by law, by an administrative act or under a contract by a competent authority, including concessions to search for, develop, extract and exploit natural resources.

Any change of the form in which assets or rights are invested or reinvested shall not affect their character as an investment.

2. "returns" means the amounts yielded by investments and, in particular, though not exclusively, includes profit, interest, capital gains, dividends, royalties and all kinds of fees.

3. "investors" means any natural or juridical persons of one Contracting Party who invest in the territory of the other Contracting Party:

(a) the term "natural persons" means natural persons having the nationality of that Contracting Party in accordance with its legislation ; and

(b) the term "juridical persons" means any entity such as companies, public institutions, authorities, foundations, partnerships, firms, establishments, organizations, corporations or associations, incorporated or constituted in accordance with the legislation of that Contracting Party.

4. "territory" means the territory of the Republic of Korea or the territory of the Hashemite Kingdom of Jordan respectively, as well as those maritime areas, including the seabed and subsoil adjacent to the outer limit of the territorial sea over which the State concerned exercises, in accordance with international law, sovereign rights or jurisdiction for the purpose of exploration and exploitation of the natural resources of such areas.

5. "freely convertible currency" means the currency that is widely used to make payments for international transactions and widely exchanged in principal international exchange markets.

ARTICLE 2

Promotion and Protection of the Investments

1. Each Contracting Party shall encourage and create favorable conditions for investors of the other Contracting Party to make investments in its territory and shall admit such investments in accordance with its legislation.

2. Investments made by investors of each Contracting Party shall at all times be accorded fair and equitable treatment in accordance with international law and shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party. Neither Contracting Party shall in any way impair by unreasonable or discriminatory measures the operation, development, expansion, management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory by investors of the other Contracting Party.

ARTICLE 3

Treatment of Investments

1. Each Contracting Party shall in its territory accord to investments and returns of investors of the other Contracting Party treatment which is fair and equitable and no less favorable than that which it accords to investments and returns of its own investors or to investments and returns of investors of any third State, whichever is more favorable to the investor concerned.

2. Each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party as regards the operation, management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments, treatment which is fair and equitable and no less favorable than that which it accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is more favorable to the investor concerned.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation or any existing or future customs union or economic union, free trade area or similar international agreement to which either Contracting Party is or may become a party in the future.

ARTICLE 4

Compensation for Losses

1. Investors of one Contracting Party whose investments suffer losses owing to

war or other armed conflict, a state of national emergency, revolt, insurrection, riot or other similar situations in the territory of the other Contracting Party, shall be accorded by the latter Contracting Party, treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other forms of settlement, no less favorable than that which the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State. Resulting payments shall be freely transferable without undue delay.

2. Without prejudice to paragraph 1 of this Article, investors of one Contracting Party who, in any of the situations referred to in that paragraph, suffer losses in the territory of the other Contracting Party resulting from:

- (a) requisitioning of their property by its forces or authorities; or
- (b) destruction of their property by its forces or authorities which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation,

shall be accorded restitution or adequate compensation, which shall not be less favorable than that which would be accorded under the same circumstances to an investor of the latter Contracting Party or to an investor of any other State. Resulting payments shall be freely transferable without undue delay.

ARTICLE 5

Expropriation

1. Investments of investors of one Contracting Party shall not be nationalized, expropriated or otherwise subjected to any other measures having an effect equivalent to nationalization or expropriation (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party except for public purpose and against prompt, adequate and effective compensation. The expropriation shall be carried out on a non-discriminatory basis in accordance with due process of law.

2. Such compensation shall amount to the fair market value of the expropriated investments immediately before expropriation was taken or before impending expropriation became public knowledge, whichever is the earlier, shall include

interest at the applicable commercial rate from the date of expropriation until the date of payment and shall be made without undue delay, be effectively realizable and be freely convertible and transferable. In both expropriation and compensation, treatment no less favorable than that which the Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third State shall be accorded.

3. Investors of one Contracting Party affected by expropriation shall have a right to prompt review by a judicial or other competent and independent authority of the other Contracting Party, of their case and of the valuation of their investments in accordance with the principles set out in this Article.

4. Where a Contracting Party expropriates the asset of a company which is incorporated or constituted under its legislation, and in which investors of the other Contracting Party own shares, debentures or other forms of participation, the provisions of this Article shall be applied.

ARTICLE 6

Transfers

1. Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party the free transfer of all payments, into and out of its territory, relating to their investments and returns. Such transfers shall include, in particular, though not exclusively:

- (a) the initial capital and additional amounts to maintain or increase an investment;
- (b) returns;
- (c) proceeds accruing from the sale or the total or partial liquidation of investments;
- (d) funds in repayment of loans related to investments;
- (e) earnings and other remuneration of nationals of the other Contracting Party who are allowed to work in connection with investments in its territory;
- (f) compensation pursuant to Articles 4, 5; and
- (g) payments arising out of the settlement of an investment dispute.

2. All transfers under this Agreement shall be made in a freely convertible currency without delay at the market exchange rate prevailing at the date of transfer.

ARTICLE 7

Subrogation

1. If one Contracting Party or its designated agency (for the purpose of this Article; the First Contracting Party) makes a payment under an indemnity given in respect of an investment in the territory of the other Contracting Party (for the purpose of this Article; the "Second Contracting Party"), the Second Contracting Party shall recognize:

- (a) the assignment to the First Contracting Party by law or by legal transaction of all the rights and claims of the party indemnified; and
- (b) that the First Contracting Party is entitled to exercise such rights and enforce such claims by virtue of subrogation, to the same extent as the party indemnified, and shall assume the obligations related to the investment.

2. The First Contracting Party shall be entitled in all circumstances to:

- (a) the same treatment in respect of the rights, claims and obligations acquired by it, by virtue of the assignment; and
- (b) any payments received in pursuance of those rights and claims.

as the party indemnified was entitled to receive by virtue of this Agreement, in respect of the investment concerned and its related returns.

ARTICLE 8

Settlement of Investment Disputes between a Contracting Party and an Investor of the Other Contracting Party

1. Any dispute between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party including expropriation or nationalization of investments shall, as far as possible, be settled by the parties to the dispute in an amicable way.

2. The local remedies under the legislation of one Contracting Party in the territory of which the investment has been made shall be available for investors of the other Contracting Party on the basis of treatment no less favorable than that accorded to investments of its own investors or investors of any third State, whichever is more favorable to investors.

3. If the dispute cannot be settled within six (6) months from the date on which the dispute has been raised by either party, it shall be submitted upon request of the investor, to the International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID) established by the Washington Convention of 18 March 1965 on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States.

4. The award made by ICSID shall be final and binding on the parties to the dispute. Each Contracting Party shall ensure the recognition and enforcement of the award in accordance with its relevant legislation.

ARTICLE 9

Settlement of Disputes between the Contracting Parties

1. Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, if possible, be settled by consultation through diplomatic channels.

2. If any dispute cannot be settled within six (6) months, it shall, at the request of either Contracting Party, be submitted to an ad hoc Arbitral Tribunal in accordance with the provisions of this Article.

3. Such an Arbitral Tribunal shall be constituted for each individual case in the following way: Within two (2) months from the date of receipt of the request for arbitration, each Contracting Party shall appoint one member of the Tribunal. These two members shall then select a national of a third State, who on approval of the two Contracting Parties shall be appointed Chairperson of the Tribunal. The Chairperson shall be appointed within two (2) months from the date of appointment of the other two members.

4. If within the periods specified in paragraph 3 of this Article the necessary appointments have not been made, a request may be made by either Contracting Party to the President of the International Court of Justice to make such appointments. If the President is a national of either Contracting Party or otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the appointments. If the Vice-President also is a national of either Contracting Party or prevented from discharging the said function, the member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the appointments.

5. The Arbitral Tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be binding on both Contracting Parties.

6. Each Contracting Party shall bear the costs of its own arbitrator and its representation in the arbitral proceedings. The costs of the Chairperson and the remaining costs shall be borne in equal parts by both Contracting Parties. The Tribunal may, however, in its decision direct that a higher proportion of costs shall be borne by one of the two Contracting Parties.

7. The Arbitral Tribunal shall determine its own procedure.

ARTICLE 10

Application of Other Rules

1. Where a matter is governed simultaneously both by this Agreement and by another international agreement to which both Contracting Parties are parties, or by general principles of international law, nothing in this Agreement shall prevent either Contracting Party or any of its investors who own investments in the territory of the other Contracting Party from taking advantage of whichever rules are the more favorable to their case.

2. If the treatment to be accorded by one Contracting Party to investors of the other Contracting Party in accordance with its legislation is more favorable than that accorded by this Agreement, the more favorable treatment shall be accorded.

3. Either Contracting Party shall observe any other obligation it may have entered into with regard to investments made in its territory by investors of the other Contracting Party.

ARTICLE 11

Application of the Agreement

The Agreement shall apply to all investments, whether made before or after its entry into force, but shall not apply to any investment dispute that may have arisen before its entry into force.

ARTICLE 12

Entry into Force, Duration and Termination

1. This Agreement shall enter into force thirty (30) days after the date of receipt of the latter notification through diplomatic channels by which either Contracting Party notifies the other Contracting Party that its internal legal requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled.

2. This Agreement shall remain in force for a period of ten (10) years and shall remain in force thereafter indefinitely unless either Contracting Party notifies the other Contracting Party in writing one (1) year in advance of its intention to terminate this Agreement.

3. In respect of investments made prior to the termination of this Agreement, the provisions of Article 1 to 11 of this Agreement shall remain in force for a further period of twenty (20) years from the date of termination.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

DONE in duplicate at Seoul, on the 24th day of July 2004, in the Korean, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF KOREA

반기문

FOR THE GOVERNMENT OF THE
HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN

Mouassar

[KOREAN TEXT – TEXTE CORÉEN]

대한민국 정부와 요르단왕국 정부간의
투자의 증진 및 보호를 위한 협정

대한민국 정부와 요르단왕국 정부는(이하 "계약당사자"라 한다),

평등과 호혜의 원칙에 기반하여 양 계약당사자간 보다 강화된 경제협력을 위하여, 특히 일방계약당사자의 투자자가 타방계약당사자의 영역 안에서 행한 투자를 위한 유리한 여건을 조성하기를 희망하고,

이 협정에 기초한 투자의 증진 및 상호보호가 개별기업의 선도적 역할을 촉진하는데 기여하고 양국의 번영을 증진시킨다는 것을 인식하여,

다음과 같이 합의하였다.

제 1 조 정 의

이 협정의 목적상,

1. "투자"라 함은 일방계약당사자의 투자자가 타방계약당사자의 영역 안에서 그 타방계약당사자의 법령에 따라 투자한 모든 종류의 자산 또는 권리를 말하며, 특히 다음 각목의 자산 또는 권리를 포함하나 이에 한정되지 아니한다.

가. 동산·부동산 및 저당권·유치권·리스 또는 질권과 같은 그 밖의 재산권

나. 회사 또는 기업체의 지분·주식·회사채 및 그 밖의 형태의 참여 그리고 그로부터 파생되는 권리 또는 이익

다. 금전청구권 또는 경제적 가치가 있는 계약상의 이행청구권

라. 저작권·특허권·상표권·상호권·의장·기술공정·영업비밀을 포함하는, 그러나 이에 한정되지 아니하는, 지적재산권 및 영업신용

마. 천연자원의 탐사·개간·채굴 또는 개발을 위한 양허권을 포함하여 법 또는 시행령에 의하여 또는 권한있는 당국과의 계약에 의하여 부여되는 사업 양허권

투자되거나 재투자되는 자산 또는 권리의 형태 변경은 그 자산 또는 투자 의 투자로서의 성격에 영향을 미치지 아니한다.

2. "수익"이라 함은 투자에 의하여 발생한 금액을 말하며, 특히 이윤·이자·자본이득·배당금·사용료 및 모든 종류의 수수료를 포함하나 이에 한정되지 아니한다.

3. "투자자"라 함은 타방계약당사자의 영역 안에 투자한 일방계약당사자의 자연인 또는 법인을 말한다.

가. "자연인"이라 함은 일방계약당사자의 법령에 따라 그 국가의 국적을 가진 자연인을 말한다.

나. "법인"이라 함은 일방계약당사자의 법령에 따라 설립되거나 조직된 회사·공공기관·정부기관·재단·조합·주식회사 또는 협회와 같은 실체를 말한다.

4. "영역"이라 함은 각각 대한민국의 영토와 요르단왕국의 영토 및 그 국가가 국제법에 따라 천연자원을 탐사·개발할 목적으로 주권적 권리 또는 관할권을 행사하는 영해의 외측한계선에 인접한 해상 및 하층토를 포함하는 수역을 말한다.

5. "자유태환성통화"라 함은 국제거래를 위한 지불에 광범위하게 사용되며 주요 국제금융시장에서 광범위하게 교환되는 통화를 말한다.

제 2 조 투자의 증진과 보호

1. 각 계약당사자는 타방계약당사자의 투자자가 자국의 영역 안에서 투자를 하는데 유리한 여건을 장려하고 조성하며, 자국의 법령에 따라 그러한 투자를 허용한다.

2. 어느 일방계약당사자의 투자자가 행한 투자는 국제법에 따라 언제나 공정하고 공평한 대우를 부여받으며 타방계약당사자의 영역 안에서 충분한 보호와 안전을 향유한다. 어느 일방계약당사자도 자국의 영역 안에서 타방계약당사자의 투자자가 행한 투자의 운영·개발·확장·관리·유지·사용·향유 또는 처분을 불합리하거나 차별적인 조치에 의하여 어떠한 방식으로든 저해하지 아니한다.

제 3 조 투자의 대우

1. 각 계약당사자는 자국의 영역 안에서 타방계약당사자의 투자자가 행한 투자 및 수익에 대하여 공정하고 공평하며, 자국의 투자자의 투자 및 수익에 대하여 부여하는 대우 또는 제3국 투자자의 투자 및 수익에 대하여 부여하는 대우 중 관련 투자자에게 보다 유리한 것보다 불리하지 아니한 대우를 부여한다.

2. 각 계약당사자는 자국의 영역 안에서 타방계약당사자의 투자자에게 투자의 운영·관리·유지·사용·향유 또는 처분과 관련하여 공정하고 공평하며, 자국 또는 제3국의 투자자에게 부여하는 대우 중 관련 투자자에게 보다 유리한 것보다 불리하지 아니한 대우를 부여한다.

3. 이 조 제1항 및 제2항의 규정은 전적으로 또는 주로 조세와 관련된 국제협정이나 약정으로부터 발생하는 또는 일방계약당사자가 당사자이거나 장래에 당사자가 될 수 있는 기존의 또는 미래의 관세동맹이나 경제동맹, 자유무역지대 또는 이와 유사한 국제협정으로부터 발생하는 대우·특혜 또는 특권의 이익을 일방계약당사자로 하여금 타방계약당사자의 투자자에게 확대하는 의무를 부여하는 것으로 해석되지 아니한다.

제 4 조 손실보상

1. 일방계약당사자의 투자자는, 자신이 행한 투자가 타방계약당사자의 영역 안에서 전쟁 또는 그 밖의 무력충돌·국가비상사태·폭동·반란·소요 또는 그 밖의 유사한 사태로 인하여 손실을 입은 경우, 원상회복·배상·보상 또는 그 밖의 형태의 해결과 관련하여 타방계약당사자가 자국 또는 제3국의 투자자에 대하여 부여하는 대우보다 불리하지 아니한 대우를 그 타방계약당사자로부터 부여받는다. 이에 따른 지급금은 부당한 지체없이 자유롭게 송금될 수 있다.

2. 이 조 제1항을 저해함이 없이, 일방계약당사자의 투자자는 제1항에 언급된 사태에서 다음 각목의 사항으로부터 발생하는 손실을 타방계약당사자의 영

역 안에서 입은 경우, 그 투자자는 동일한 상황 하에서 타방계약당사자 또는 다른 나라의 투자자에게 부여되는 대우보다 불리하지 아니한 원상회복 또는 충분한 보상을 부여받는다. 이에 따른 지급금은 부당한 지체없이 자유롭게 송금될 수 있다.

- 가. 타방계약당사자의 군대 또는 당국에 의한 투자자 재산의 징발, 또는
- 나. 전투행위에 기인하지 아니하거나 그 사태의 필요성으로 보아 요구되지 아니하였던 것으로서 타방계약당사자의 군대 또는 당국에 의한 투자자 재산의 파괴

제 5 조 수 용

1. 일방계약당사자의 투자자의 투자는 타방계약당사자의 영역 안에서 공공의 목적을 위하여 신속·충분·유효한 보상을 하는 경우를 제외하고는 국유화 되거나, 수용당하거나 또는 달리 국유화 또는 수용에 상응하는 효과를 가지는 그 밖의 조치(이하 "수용"이라 한다)를 당하지 아니한다. 수용은 비차별적 기초 위에서 적법한 절차에 따라 이루어진다.

2. 그러한 보상은 수용이 이루어지기 직전 또는 수용이 임박하였음이 공공연하게 알려지기 직전 중 보다 이른 시기의 수용된 투자의 공정한 시장가격에 상당하고, 수용일부터 지급일까지의 적용가능한 시중이자율의 이자를 포함하며, 그리고 부당한 지체없이 지급되고 유효하게 실시되며 자유롭게 태환될 수 있고 송금될 수 있다. 수용 및 보상에 있어서 그 계약당사자가 자국 및 제3국의 투자자에게 부여하는 대우보다 불리하지 아니한 대우가 부여된다.

3. 수용에 의하여 영향을 받은 일방계약당사자의 투자자는 이 조에 규정된 원칙에 따라 자신의 사안 및 자신의 투자가치 산정에 대하여 타방계약당사자의 사법당국 또는 그 밖의 독립된 당국에 의한 신속한 심사를 받을 수 있는 권리를 가진다.

4. 일방계약당사자가 자국의 법령에 의하여 조직 또는 설립된 회사로서 타방계약당사자의 투자자가 지분·회사채 및 그 밖의 참여형태를 소유한 회사의 자산을 수용한 경우, 이 조의 규정이 적용된다.

제 6 조 송 금

1. 각 계약당사자는 투자 및 수익과 관련하여 자국의 영역으로 그리고 자국의 영역 밖으로 모든 지급금의 자유로운 송금을 타방계약당사자의 투자자에게 보장한다. 그러한 송금은 부당한 제한이나 지체없이 자유태환성통화로 이루어진다. 그러한 송금은 특히 다음 각목의 사항을 포함하나 이에 한정되지 아니한다.

- 가. 초기자본 및 투자의 유지 또는 확대를 위한 추가자금
- 나. 투자수익
- 다. 투자의 매각 또는 전면적·부분적 청산으로부터 발생하는 수익금
- 라. 투자와 관련된 대여금의 상환자금
- 마. 각 계약당사자의 영역 안에서 투자와 관련하여 근로를 허가받은 타방계약당사자의 국민의 소득 및 그 밖의 수입
- 바. 제4조 및 제5조에 따른 보상금, 그리고
- 사. 투자분쟁의 해결로 인하여 발생하는 지급금

2. 이 협정에 따른 모든 송금은 송금일에 유효한 시장환율에 따라 지체없이 자유태환성통화로 이루어져야 한다.

제 7 조 대위변제

1. 일방계약당사자 또는 그 지정기관(이 조의 목적상 “제1의 계약당사자”라 한다)은 타방계약당사자(이 조의 목적상 “제2의 계약당사자”라 한다)의 영역 안에서의 투자와 관련하여 부여된 보증에 따라 변제한 경우, 제2의 계약당사자는 다음 각목의 사항을 승인한다.

- 가. 보증된 투자자의 모든 권리 또는 청구권을 법률에 따라 또는 적법한 거래에 따라 제1의 계약당사자에 양도하는 것, 그리고
- 나. 제1의 계약당사자는 대위변제에 의하여 채무면제된 투자자의 권리를 행사하고 청구권을 주장할 자격을 가지고 투자와 관련된 의무를 가지는 것

2. 제1의 계약당사자는 모든 경우에 있어서 관련 투자 및 그 투자와 관련된 수익과 관련하여 이 협정에 의하여 채무면제된 투자자가 가질 자격이 있는 바와 같이 다음 각목의 권한을 가질 자격을 보유한다.

가. 권리의 양도에 의하여 제1의 계약당사자가 획득하는 권리, 청구권 및 의무에 있어서의 대우

나. 그러한 권리와 청구권을 추구함에 따라 얻게 되는 지급금

제 8 조

일방계약당사자와 타방계약당사자의 투자자간의 투자분쟁해결

1. 어느 일방계약당사자와 타방계약당사자의 투자자간의 투자의 수용이나 국유화를 포함한 분쟁은 가능한 한 분쟁당사자간에 우호적인 방법으로 해결된다.

2. 투자가 행하여진 영역 안에서의 일방계약당사자의 법령에 따른 국내구제는 자국의 투자자 또는 제3국의 투자자의 투자에 부여된 대우 중 투자자에게 보다 유리한 것보다 불리하지 아니한 대우의 기초 위에서 타방계약당사자의 투자자에게 이용가능하게 된다.

3. 어느 일방당사자가 청구를 제기한 날부터 6월 이내에 분쟁이 해결되지 못하는 경우, 이 분쟁은 투자자의 요청에 의하여 국가와 타방국가 국민간의 투자분쟁의 해결에 관한 1965년 3월 18일 워싱턴 협약에 의하여 설립된 국제투자분쟁해결본부(이하 "ICSID"라 한다) 또는 동 본부의 부속기관에 회부된다.

4. ICSID가 행한 판정은 최종적이며 분쟁당사자에게 구속력을 가진다. 각 계약당사자는 자국의 관계법령에 따라 판정의 승인 및 집행을 보장한다.

제 9 조

계약당사자간의 분쟁해결

1. 이 협정의 해석 또는 적용에 관한 계약당사자간의 분쟁은 가능한 한 외교경로를 통한 협의에 의하여 해결된다.

2. 분쟁이 6월 이내에 해결되지 못하는 경우, 이 분쟁은 어느 일방계약당사자의 요청에 의하여 이 조의 규정에 따른 임시중재판정부에 회부된다.

3. 이러한 중재판정부는 다음의 방법으로 사안별로 구성된다. 각 계약당사자는 중재판정을 위한 요청의 접수일부터 2월 이내에 1인의 중재인을 임명한다. 이러한 2인의 중재인은 제3국의 국민인 1인을 선정하며, 동인은 양 계약당사자의 승인을 얻어 판정부의 장으로 임명된다. 판정부의 장은 다른 2인의 중재인의 임명일부터 2월 이내에 임명된다.

4. 이 조 제3항에 명시된 기간 이내에 필요한 임명이 이루어지지 아니한 경우에는, 일방계약당사자는 국제사법재판소 소장에게 그러한 임명을 요청할 수 있다. 국제사법재판소 소장이 어느 일방계약당사자의 국민이거나 또는 다른 이유로 위의 임무를 수행할 수 없는 경우에는 국제사법재판소 부소장에게 그러한 임명을 요청한다. 국제사법재판소 부소장도 어느 일방계약당사자의 국민이거나 위의 임무를 수행할 수 없는 경우에는 어느 일방계약당사자의 국민이 아닌 자로서 국제사법재판소의 그 다음 서열의 재판관에게 그러한 임명을 요청한다.

5. 중재판정부는 다수결에 의하여 결정을 내린다. 그러한 결정은 양 계약당사자에게 구속력을 가진다.

6. 각 계약당사자는 자국이 임명한 중재인과 중재절차에서 자국을 대리하는데 소요되는 비용을 부담한다. 판정부의 장의 비용과 그 밖의 비용은 양 계약당사자가 균등하게 부담한다. 다만, 중재판정부는 결정으로써 양 계약당사자 중 일방이 보다 많은 비율의 비용을 부담하도록 명할 수 있다.

7. 이 중재판정부는 그 자체의 절차를 결정한다.

제 10 조 다른 규칙의 적용

1. 어느 사안이 이 협정과 양 계약당사자가 당사자인 다른 국제협정 또는 국제법의 일반원칙에 의하여 동시에 규율되는 경우, 이 협정의 어떠한 규정도 일방계약당사자 또는 타방계약당사자의 영역 안에서 투자를 소유한 그 일방체

약당사자의 투자자가 자신의 사안에 보다 유리한 규칙을 원용하는 것을 저해하지 아니한다.

2. 일방체약당사자가 자국 법령에 따라 타방체약당사자의 투자자에게 부여하는 대우가 이 협정에서 부여하는 대우보다 더 유리한 경우에는, 그 유리한 대우가 부여된다.

3. 일방체약당사자는 타방체약당사자의 투자자가 자국의 영역 안에서 행한 투자와 관련하여 부담하게 되는 그 밖의 모든 의무를 준수한다.

제 11 조 협정의 적용

이 협정은 그 발효 이전이나 이후에 이루어진 모든 투자에 적용된다. 다만, 이 협정의 발효 이전에 발생한 투자에 관한 분쟁에는 이를 적용하지 아니한다.

제 12 조 발효 · 유효기간 및 종료

1. 이 협정은 일방체약당사자가 타방체약당사자에게 이 협정의 발효를 위한 모든 국내법적 절차를 완료하였음을 외교경로를 통해 통지함으로써 그 최종 통지의 접수일로부터 30일 후에 발효한다.

2. 이 협정은 10년의 기간 동안 유효하며, 그 이후에도 일방체약당사자가 타방체약당사자에게 이 협정의 종료의사를 1년 전에 서면으로 통지하지 아니하는 한 무기한 유효하다.

3. 이 협정의 종료 이전에 행하여진 투자에 관해서 이 협정의 제1조 내지 제11조의 규정은 이 협정의 종료일부턴 20년 동안 더 유효하다.

이상의 증거로, 아래 서명자는 그들 각자의 정부로부터 정당하게 권한을 위임받아 이 협정에 서명하였다.

2004년 7월 24일 서울에서 동등하게 정본인 한국어·아랍어 및 영어로 각 2부씩 작성하였다. 해석상의 차이가 있을 경우에는 영어본이 우선한다.

대한민국 정부를 대표하여

반기문

요르단왕국 정부를 대표하여

Mohammad